

EP

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

UNEP/OzL.Pro/ExCom/52/17
24 June 2007

ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

برنامج
الأمم المتحدة
للبيئة



اللجنة التنفيذية للصندوق المتعدد الأطراف
لتنفيذ بروتوكول مونتريال
الاجتماع الثاني والخمسون
مونتريال، 23-27 يولييه / تموز 2007

تأخيرات تنفيذ المشروعات

ان وثائق ما قبل الدورات قد تصدر دون اخلال بأي قرار تتخذه اللجنة التنفيذية بعد صدورها.
لأسباب اقتصادية، لقد تمت طباعة هذه الوثيقة بعدد محدد، فيرجى من المندوبين أن يأخذوا نسختهم معهم إلى الاجتماع وألا يطلبوا نسخة اضافية.

لمحة عامة

1- هذه الوثيقة مقدمة كمتابعة لمقررات متخذة في اجتماعات سابقة للجنة التنفيذية بشأن مشروعات ذات تأخيرات في التنفيذ. وبإستطاعة أعضاء اللجنة التنفيذية أن يطلعوا عند الطلب على تقارير الوكالات المنفذة الثنائية والمتعددة الأطراف بشأن المشروعات ذات التأخيرات في التنفيذ، وعلي ما يطلب من التقارير عن الأوضاع القائمة.

2- إن هذه الوثيقة مقسمة إلى 5 أقسام. يتناول القسم الأول المشروعات ذات التأخيرات في التنفيذ والتي طلبت اللجنة التنفيذية تقارير بشأنها (اعتمادا على تعريف اللجنة لتأخيرات التنفيذ)، والمعرضة لإجراءات إلغاء المشروعات. ويتناول القسم الثاني المشروعات المتأخرة في البلدان التي فيها مسائل تتعلق بالامتثال. ويتناول القسم الثالث تقارير إضافية عن الأوضاع القائمة قدمت تلبية لطلبات اللجنة التنفيذية، ولكنها ليست معرضة لإجراءات إلغاء المشروعات. ويتناول القسم الرابع مشروعا واحدا مقترحا للإلغاء في الاجتماع الثاني والخمسين، والتبعات المحتملة لهذا الإلغاء على الامتثال. ويعرض القسم الخامس لإجراءات رصد المشروعات ذات التأخيرات في التنفيذ، والدراسات السابقة لحل مسألة التأخيرات.

القسم الأول: المشروعات ذات التأخيرات في التنفيذ

3- هناك 34 من المشروعات الجارية صنفت كمشروعات ذات تأخيرات في التنفيذ وهي خاضعة لإجراءات اللجنة لإلغاء المشروعات. والمشروعات ذات التأخيرات في التنفيذ هي مشروعات: '1' (يتوقع اكتمالها مع أكثر من اثني عشر شهرا من التأخير و/أو، '2' حيث لم يكن هناك أي صرف ضمن فترة الثمانية عشر شهرا بعد الموافقة على المشروع. وتقسّم المشروعات ذات التأخيرات في التنفيذ من طرف الوكالات المنفذة والثنائية كما يلي: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي(7)؛ برنامج الأمم المتحدة للبيئة(6)؛ منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية(6)؛ البنك الدولي(6)؛ فرنسا(4)؛ ألمانيا(2)؛ إيطاليا(2)؛ اليابان(1). وقد وردت تقارير من جميع الوكالات ولو أن هناك ثلاثة تقارير لم ترد من منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية. وقد استخدمت فرنسا ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية التعليقات الواردة في التقرير المرحلي.

4- يشير الجدول 1 إلى أسباب تأخيرات التنفيذ، استنادا إلى سبع فئات (ألف إلى زاي). وهو يعتمد على معلومات قدمتها الوكالات المنفذة والثنائية. ويتجاوز العدد الإجمالي لأسباب التأخيرات عدد المشروعات التي تأخر تنفيذها، وذلك لوجود أسباب متعددة للتأخر في بعض المشروعات. ويشير الجدول 1 إلى أن التأخيرات تعود في غالبية الأحيان إلى عوامل ترتبط بالمؤسسة المستفيدة(7) وإلى أسباب تقنية(6).

الجدول 1

أسباب تأخيرات التنفيذ حسب الوكالة

المجموع	يونيدو	يونيب	يوندبي	اليابان	إيطاليا	البنك الدولي	ألمانيا	فرنسا	
4		2	1			1			ألف
7	3					4			باء
6	3	2				1			جيم
5	1	1	1			2			دال
4	1	1				2			هـاء
1			1						واو
1				1					زاي
13			5		2		2	4	غير متوفر

التقدم المحرز في حل أسباب التأخيرات

5 - أشارت الوكالات المنفذة والثنائية في تقاريرها إلى إنه تم إحراز درجات متفاوتة من التقدم بالنسبة لتجاوز التأخيرات. وقد تم الآن إكمال 7 من المشروعات المدرجة مع تأخيرات في التنفيذ في الاجتماع الحادي والخمسين.

المشروعات التي أحرزت بعض التقدم

6 - لقد صنف 24 مشروعا كمشروعات أحرزت "بعض التقدم"، وأفادت الوكالات المنفذة والثنائية أن هذه المشروعات ستظل خاضعة للرصد. وعلي الرغم من هذا التقدم، تجدر الإشارة إلى أن المشروعات التي تمت الموافقة عليها قبل أكثر من ثلاث سنوات يجب أن تظل خاضعة للرصد عملا بالمقرر 4/32. وبالتالي لا يمكن إزالة هذه المشروعات من اللائحة الخاضعة للرصد قبل إكمالها نهائيا، بصرف النظر عن مدى التقدم الذي أحرز بشأنها. ويوصى بالتالي بأن تظل خاضعة لرصد المتواصل.

المشروعات التي لم تحرز أي تقدم - رسالة بإلغاء المحتمل

7 - يتضمن الجدول 2 المشروعات التي لم يتم للمرة الأولى التبليغ عن عدم إحرازها أي تقدم، وحيث تم الاتفاق على هذا التقييم مع الوكالة المعنية. وبموجب الإجراءات القائمة وبموجب الإجراءات القائمة ستوجه أمانة صندوق المتعدد الأطراف مذكرات بشأن إلغاء محتمل لمشروعات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وألمانيا المشار إليها أدناه على أنها لم تحرز أي تقدم.

الجدول 2المشروعات التي لم تحرز أي تقدم

المبالغ المصروفة (دولار أمريكي)	صافي المبالغ الموافق عليها (دولار أمريكي)	عنوان المشروع	الرمز	الوكالة
133,890	185,632	تحويل من تكنولوجيا كلورو فلورو كربون - 11 إلى تكنولوجيا معتمدة على الماء تماما لتصنيع رغوة البوليوريثان المرنة في مصنع سانابيا لصناعة لوحات عدادات السيارات في جمهورية إيران الإسلامية	IRA/FOA/37/INV/152	ألمانيا
0	30,000	الاستراتيجية الانتقالية للحقن المباشر المتعدد	IND/ARS/41/TAS/368	يونان

المشروعات التي لم تحرز أي تقدم ولكن لا تزال خاضعة للرصد

8 - يمثل الجدول 3 مشروعا مصنفا على أنه لم يحرز أي تقدم. ومع ذلك ينبغي أن يظل خاضعا للرصد ريثما تتحسن تتحسن ظروف البلد، مما يتيح تنفيذ المشروع. ولا يوصى بإلغاء هذا المشروع.

الجدول 3مشروعات لم تحرز أي تقدم ولكن ستظل خاضعة للرصد

عنوان المشروع	الرمز	الوكالة
إعداد استراتيجية للإزالة الوطنية في الصومال	SOM/SEV/35/TAS/01	يونان

الاتفاقات المتعددة السنوات

9- قررت اللجنة التنفيذية في اجتماعها الحادي والخمسين أن من الضروري أن يستند رصد الصعوبات التي تعترض التنفيذ في الاتفاقات المتعددة السنين إلى التوصيات المقدمة أثناء استعراض خطط التنفيذ السنوية، بدلا من أن تستند إلى تواريخ الإكمال المخططة، ومواعيد أول صرف للمصروفات. ونتيجة لهذا المقرر، حذفت جميع الاتفاقات المتعددة السنين التي كانت ترصد في سياق تأخيرات التنفيذ، من قوائم المشروعات التي ستقدم تقارير بشأنها إلى الاجتماع الثاني والخمسين. واستنادا إلى المقرر 13/51، يجوز إعادة إدراج الاتفاقات المتعددة السنين في قوائم المشروعات ذات التأخيرات في التنفيذ، استنادا إلى أية توصيات تقدم في هذا الاجتماع والاجتماعات التي تليه.

القسم الثاني: المشروعات ذات التأخيرات في التنفيذ لبلدان لديها مسائل تتعلق بالامتثال

10 - يعني هذا القسم بالوضع القائم لكافة المشروعات التي رصدت على أنها مشروعات ذات تأخيرات في التنفيذ لبلدان لديها مسائل تتعلق بالامتثال. والجدول 5 يورد معلومات عن هذه المشروعات إضافة إلى أحدث المعلومات المقدمة إلى الاجتماع الثاني والخمسين للجنة التنفيذية.

الجدول 5**مشروعات ذات تأخيرات في التنفيذ لبلدان لديها مسائل تتعلق بالامتثال**

موضوع التأخير والوضع القائم	موضوع الامتثال	مقرر اجتماع الأطراف	البلد
المشروع المتأخر هو مشروع التعزيز المؤسسي (BHE/SEV/43/INS/19) الذي تنفذه اليونيدو، ويوصى بتقديم تقرير إضافي عن الوضع القائم إلى الاجتماع الثالث والخمسين. ويعزى التأخير إلى عدم توقيع الحكومة على وثيقة المشروع.	تقديم بيانات ألف 7 لعام 2007 لإتاحة مراجعة الالتزام بتخفيض استهلاك الكلوروفلوروكربون إلى 33 طنا من قدرات استنفاد الأوزون، وبروميد الميثيل إلى 5.61 طنا من قدرات استنفاد الأوزون؛ والتبليغ عن حالة الالتزام بوضع نظام لإصدار تراخيص استيراد وتصدير المواد المستنفدة للأوزون، بما في ذلك الحصص، وحظر استيراد معدات استخدام المواد المستنفدة للأوزون، وتقديم بيانات ألف 7 استيراد معدات استخدام المواد المستنفدة للأوزون، وتقديم بيانات ألف 7 لإتاحة مراجعة الالتزام بالإبقاء على ثلاثي كلوريد الإيثان عند رقم صفر من أطنان قدرات استنفاد الأوزون.	30/XV و 28/XVII	البوسنة والهرسك
المشروع المتأخر هو مشروع تدليلي لاختبار بدائل بروميد الميثيل في معالجة التربة لأغراض صناعة تسمية الزهور (ECU/FUM/26/TAS/23) ويقوم البنك الدولي بتنفيذه. وطبقا للبنك الدولي كانت إكوادور قد قدمت خطة عملها إلى أمانة الأوزون بيد أنها في سبيلها إلى مراجعتها استنادا إلى التعليقات الواردة إليها. وتقرر عقد اجتماع في مايو/ أيار	تقديم خطة عمل بروميد الميثيل	23/XVIII	إكوادور

موضوع التأخير والوضع القائم	موضوع الامتثال	مقرر اجتماع الأطراف	البلد
لمناقشة خطة العمل وسيقدم البنك تقريرا عن النتائج إلى الاجتماع. وقد تأخر المشروع بسبب التغيرات التي طرأت على الحكومة. ويفيد آخر تقرير بأن من المتوقع التعاقد مع شركة لإجراء المجموعة المقبلة من الاختبارات على زهور فصل الصيف.			
لقد تأخرت ثلاثة مشروعات، بيد أن مشروع الرغاوى (LIB/FOA/32/INV/08) أكمل في مايو/ أيار 2007. ويوصى بتقديم تقرير إضافي عن الوضع القائم لمشروع التعزيز المؤسسي (LIB/SEV/32/INS/04) لأن منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (يونيدو) لم تبلغ إلا عن عملية صرف واحدة كما لم يتم الإبلاغ عن تسوية مسألة الاتصال بوحدة الأوزون الوطنية إلا مؤخرا فقط. ولم تبلغ الجماهيرية العربية الليبية بيانات البرنامج القطري. وتوقف مشروع خزن الهالون ريثما يتم إعداد خطة الاستدامة التي تناولتها الوثيقة المتعلقة بالمشروعات التي تتم الموافقة عليها مع متطلبات إبلاغ خاصة. وأشارت أمانة الأوزون إلى أن اللجنة المنفذة لاحظت في الاجتماع السادس والثلاثين أن الترتيب المؤقت لتصاريح لا يزال قائما ولم تشر بعد وحدة الأوزون الوطنية إلى ما إذا كان قد وضع نظام دائم لإصدار التراخيص. وتلقت يونيدو رسالة من الجماهيرية العربية الليبية تؤكد فيها أنه قد سن تشريع يتعلق بالمواد المستنفدة للأوزون منذ عام 1999.	تقديم بيانات 2006 لإتاحة استعراض الالتزام بخفض الكلورفلورو كربون إلى 303 أطنان من قدرات استنفاد الأوزون، وتقديم تقرير عن الالتزام بوضع نظام لإصدار تراخيص الاستيراد والتصدير للمواد المستنفدة للأوزون، بما في ذلك الحصص؛ وتقديم بيانات ألف 7 لعام 2006 لإتاحة مراجعة الالتزام بخفض استهلاك الهالون بما لا يزيد عن 91.653 طنا من قدرات استنفاد الأوزون، والإبقاء على مستوى بروميد الميثيل عند ما لا يزيد عن 96 طنا من قدرات استنفاد الأوزون ورصد حظر استيراد معدات استخدام المواد المستنفدة للأوزون.	36/XV و 37/XVII و 36/XV	الجماهيرية العربية الليبية
أبلغ عن حدوث بعض التقدم في المشروع الذي تأخر تنفيذه "تقديم المساعدة للحملة الوطنية في مجالات الإعلام والتعليم والاتصال في نيجيريا امتتالا لبروتوكول مونتريال" (NIR/SEV/38/TAS/104) الذي تقوم اليابان بتنفيذه. وتفيد اليابان بأنه قد عقدت حلقة عمل لأصحاب المصلحة الوطنية في مجالات الإعلام والتعليم والاتصال في 6 أكتوبر/ تشرين الأول، 2006 في أبوجا، واستنادا إلى النتائج التي أسفرت عنها حلقة العمل، تقوم حكومة نيجيريا وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة بوضع اللمسات النهائية على استراتيجية وخطة عمل حملة الإعلام والتعليم والاتصال. ولم تقدم نيجيريا بعد بيانات برنامجها القطري ولذا فلا توجد معلومات عن تلبية نيجيريا لهدف خطة عملها المتعلق بمركبات الكلور فلورو كربون. وقد طلب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة من نيجيريا تقديم بيانات برنامجها القطري التي يمكنها أن توفر معلومات عن فعالية نظم إصدار التراخيص.	تقديم بيانات ألف 7 لعام 2006 لإتاحة مراجعة الالتزام بخفض الكلورفلورو كربون إلى 1100 من قدرات استنفاد الأوزون والإبلاغ بصورة دورية عن سير نظام إصدار تراخيص الاستيراد والتصدير للمواد المستنفدة للأوزون على النحو المطلوب من جميع الأطراف بموجب الفقرة 4 من المادة 4 بء، من بروتوكول مونتريال.	30/XV	نيجيريا
إن مشروع تحويل رابع كلوريد الكربون كمنزيب في العملية إلى - 2، 1 من ثنائي كلوريد الإيثان في شركة Himont Chemicals Ltd في باكستان (PAK/PAG/35/INV/42) هو مشروع متأخر شهد بعض التقدم. ولم يعد هناك استهلاك لرابع كلوريد الكربون في الشركة، والمتوقع إتمام المشروع في ديسمبر/ كانون الأول	تقديم بيانات عام 2006 لإتاحة استعراض الالتزام بخفض رابع كلور كلوريد الكربون إلى 41.8 أطنان من قدرات استنفاد الأوزون.	31/XVIII	باكستان

موضوع التأخير والوضع القائم	موضوع الامتثال	مقرر اجتماع الأطراف	البلد
2007. كما يتوقع إرساء عطاء عقد تحويل معمل الإنتاج في منتصف السنة.			
استكمل مشروع التبريد (Obod Elektroindustria) الذي تأخر في أبريل/ نيسان 2007، غير أنه لا يمت بصلة لاحتياجات المرفق بآء والمرفق هاء من البيانات.	تقديم مرفق المجموعة بآء الأولى إلى الثالثة (1998 و 1999)، والمرفق هاء (1995-1998).	33/XVIII	جمهورية صربيا
تأخر إعداد استراتيجية الإزالة الوطنية في الصومال (SOM/SEV/35/TAS/01). ولا يوصى بإلغاء المشروع وقد أبقى عليه مفتوحاً ريثما تتحسن ظروف البلد مما سيبيح التنفيذ بصورة فعالة. وتم تبليغ 2005.	تقديم إيضاح عن الوضع القائم لخطة عمل الهالون التي سبق تقديمها، بما في ذلك التدابير التنظيمية والتدابير الأخرى التي سيضطلع بها الطرف المعني من أجل دعم معايير خط الأساس التي اقترحها لخفض استهلاك الهالون، والإبلاغ عن وضع نظام إصدار التراخيص، وتبليغ بيانات عن 2005.	19/XVI 35/XVIII و 34/XVIII	الصومال
المشروع الذي تأخر تنفيذه هو مشروع التعزيز المؤسسي في أوغندا (UGA/SEV/13/INS/02) وهو واحد من أقدم مشروعات التعزيز المؤسسي التي لم تقم بعد بصرف أموال رغم الجهود المتكررة التي بذلت بالنيابة عن برنامج الأمم المتحدة للبيئة. ولم تقم أوغندا بتبليغ بيانات البرنامج القطري، ولذا لا يمكن تقييم امتثالها لخطة عملها بشأن بروجيد الميثيل.	تقديم بيانات عام 2006 لإتاحة استعراض الالتزام بخفض بروجيد الميثيل إلى 4.8 أطنان من قدرات استنفاد الأوزون.	43/XV	أوغندا
تمتثل أوروغواي لخطة عملها بشأن بروجيد الميثيل. وشهد المشروع الذي تأخر تنفيذه وهو مشروع الإيروصول (URU/ARS/38/TAS/40) حدوث بعض التقدم لكنه لا يمت بصلة لخطة عمل بروجيد الميثيل.	تقديم بيانات عام 2006 لإتاحة استعراض الالتزام بخفض بروجيد الميثيل إلى 8.9 أطنان من قدرات استنفاد الأوزون.	39/XVII	أوروغواي

القسم الثالث: المشروعات التي طلبت من أجلها تقارير إضافية عن الأوضاع القائمة

11 - لا تخضع مشروعات التعزيز المؤسسي ومصارف الهالونات وتدريب موظفي الجمارك والاسترداد وإعادة التدوير والمشروعات التديلية، لإجراءات إلغاء المشروعات. ومع ذلك، قررت اللجنة التنفيذية مواصلة رصدها حسب الاقتضاء (المقرر 14/36 (ب)). وأبلغت الوكالات المنفذة عن 10 مشروعات إلى الاجتماع الثاني والخمسين، حيث طلب تقرير إضافي عن الأوضاع القائمة في الاجتماع الحادي والخمسين. وتطلب تقارير الأوضاع القائمة التي من هذا القبيل عندما لا تكون هناك إشارة إلى إجاز أي تقدم منذ تقديم التقرير السابق و/ أو عند الإبلاغ عن وجود عقبات إضافية تعترض التنفيذ. وتطلب تقارير إضافية عن الأوضاع القائمة لتقديمها إلى الاجتماع الثالث والخمسين بشأن المشروعات التسعة المدرجة في الجدول 6. ويطلب إلغاء المشروع المتبقي بناء على اتفاق متبادل.

الجدول 6

تقارير إضافية عن الأوضاع القائمة طلب تقديمها إلى الاجتماع الثالث والخمسين

الرمز	الوكالة أو البلد	عنوان المشروع
ALG/HAL/35/TAS/51	الجزائر	برنامج الإزالة القطاعية: إنشاء مصرف للهالونات
ALG/SEV/43/CPG/60	الجزائر	إعداد تحديث للبرنامج القطري
CAF/REF/34/TAS/10	فرنسا	تنفيذ خطط إدارة غازات التبريد: إعداد وتنفيذ برنامج الضرائب/الحوافز
CAF/REF/34/TAS/11	فرنسا	تنفيذ خطط إدارة غازات التبريد: رصد أنشطة إدارة غازات التبريد، بما في ذلك تسجيل الفنيين العاملين في خدمات التبريد، وموزعي ومستوردي م.ك.ك.ف. (المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية)
CAF/REF/34/TRA/08	فرنسا	تنفيذ خطط إدارة غازات التبريد: تدريب موظفي الجمارك
CAF/REF/34/TRA/09	فرنسا	تنفيذ خطط إدارة غازات التبريد: برنامج تدريب المدربين للفنيين في مجال التدريب على ممارسات الإدارة الرشيدة وبرنامج تدريب موجه للفنيين في القطاع غير الرسمي.
UGA/SEV/13/INS/02	يونيبي	التعزيز المؤسسي: (إنشاء وحدة المواد المستفدة للأوزون)
BHE/SEV/43/INS/19	يونيبدو	تمديد مشروع التعزيز المؤسسي (المرحلة الثانية)
LIB/SEV/32/INS/04	يونيبدو	إنشاء وحدة الأوزون الوطنية

12- طلبت تقارير إضافية عديدة عن الأوضاع القائمة للمشروعات التي تنفذها فرنسا وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية. وتغطي التقارير المشروعات التي تنفذها فرنسا في جمهورية إفريقيا الوسطى (CAF/REF/34/TAS/10&11 و CAF/REF/34/TRA/08&09) لأن التقارير المطلوبة لم تقدم الاجتماع الثاني والخمسين؛ ومشروع التعزيز المؤسسي الذي ينفذه برنامج الأمم المتحدة للبيئة في أوغندا (UGA/SEV/13/INS/02) حيث لم يتم بعد صرف أية مصروفات؛ ومشروع التعزيز المؤسسي الذي تنفذه منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية في البوسنة والهرسك (BHE/SEV/43/INS/19) لأنه لم يتم بعد التوقيع على وثيقة المشروع.

13 - وفي ما يتعلق بمشروعين يجري تنفيذهما في الجزائر، وطلب من أجلهما تقريران عن الأوضاع القائمة، تجدر ملاحظة أن اللجنة التنفيذية طلبت بالفعل معلومات من الجزائر مباشرة بشأن بين المشروعين، لأن الوكالة المنفذة، وهي ألمانيا، لم تتمكن من الحصول على الموافقات المطلوبة لإكمال تحديث البرنامج القطري (ALG/SEV/43/CPG/60) ومشروع مصرف الهالون (ALG/HAL/35/TAS/51). وعلى نفس المنوال أشارت منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية إلى وجود صعوبات في الحصول على الموافقات المطلوبة لمشروع التعزيز المؤسسي في الجماهيرية العربية الليبية (LIB/SEV/32/INS/04). وبالإضافة إلى ذلك، لم تتمكن منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية من تقديم الشريحة السنوية لمشروع إزالة الكلور فلورو كربون في الجماهيرية العربية الليبية وهو ما تناولته الوثيقة المتعلقة بتأخير تقديم الشرائح السنوية (UNEP/OzL.Pro/ExCom/52/18)، وليست هناك خطة بعد لاستدامة عملية مصرف الهالون في البلد، وهو ما تناولته الوثيقة المتعلقة بالمشروعات التي تتم الموافقة عليها مع متطلبات إبلاغ محددة (UNEP/OzL.Pro/ExCom/52/19). وبالإضافة إلى ذلك، فإن الجماهيرية العربية الليبية تخضع للمقررات التي اتخذها الأطراف فيما يتعلق بالتدابير التنظيمية وخطط العمل بشأن الكلور فلورو كربون، وتدابير مراقبة الهالون وبروميدي الميثيل. وقت ترغب اللجنة في إقامة اتصال رفيع المستوى مع حكومتي الجزائر والجماهيرية العربية الليبية بشأن الصعوبات الحالية في الحصول على الموافقة الحكومية اللازمة لتنفيذ عناصر المشروع الذي وافقت عليه اللجنة التنفيذية.

القسم الرابع: إلغاء محتمل للمشروع وآثار المشروع الملغى على الامتثال

14 - قد يكون هناك بعض الأثر على الامتثال، ناجم عن إلغاء حلقة عمل التدريب والتوعية في قطاعات المذيبات وعوامل التصنيع (رابع كلوريد الكربون وثلاثي كلوريد الإيثان) في إثيوبيا (ETH/SOL/45/TAS/15). ولدى إثيوبيا

خط أساس لكلورفورم الميثيل قدره 0.5 أطنان من قدرات استنفاد الأوزون. وفي الوقت الذي تمت فيه الموافقة على هذا المشروع، أبلغت إثيوبيا عن استهلاك 0.4 أطنان من قدرات استنفاد الأوزون من ثلاثي كلوريد الإيثان عامي 2001 و 2002. وأبلغت أيضا عن استهلاك 4.4 و 43.2 أطنان من قدرات استنفاد الأوزون من رابع كلوريد الكربون عامي 2001 و 2002 على التوالي. وتتص المبادئ التوجيهية لتقديم المساعدة التقنية إلى البلدان التي تتميز باستهلاك ضئيل أو ليس لديها أي استهلاك حالي على أن البلدان التي لها خط أساس خاص ببروتوكول مونتريال لمواد رابع كلوريد الكربون و/ أو ثلاثي كلور الإيثان ولكن التي يكون أحدث تقرير عن استهلاكها أقل من 2 طن من قدرات استنفاد الأوزون، تستطيع أن تحصل على مساعدة إذا حدث مرة واحدة على الأقل على مدى السنوات الثلاث السابقة لطلب التمويل أن كان هناك بعض الاستهلاك لرابع كلوريد الكربون/ أو ثلاثي كلورو الإيثان (المقرر 14/45). ومع أن المقترح الأساسي يتفق مع المبادئ التوجيهية، لم يكن لدى إثيوبيا أي استهلاك لا لمواد ثلاثي كلوريد الإيثان ولا لرابع كلوريد الكربون خلال 2003 و 2004 و 2005. وقد طلب من منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية أن تقدم تأكيدا لموافقة حكومة أثيوبيا على إلغاء هذا المشروع. وأفادت منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية أنها طلبت تأكيدا من حكومة أثيوبيا ولكنها لم تحصل على جواب. وقت ترغب اللجنة التنفيذية في أن تلحظ الإلغاء في أعقاب تأكيد موافقة حكومة أثيوبيا على إلغاء هذا المشروع.

القسم الخامس: إجراءات الرصد والدراسات السابقة بشأن المشروعات ذات التأخيرات في التنفيذ

15 - طلبت اللجنة التنفيذية في اجتماعها الحادي والخمسين من أمانة الصندوق أن تدرج في تقريرها بشأن المشروعات ذات التأخيرات في التنفيذ التي ستقدم إلى الاجتماع الثاني والخمسين، قسما عن الإجراءات الحالية والدراسات السابقة التي تتناول المشروعات ذات التأخيرات في التنفيذ (المقرر 14/51 ك)).

16 - يورد المرفق الأول مقررات اللجنة التنفيذية التي أنشأت النظام الحالي لرصد المشروعات ذات التأخيرات في التنفيذ.

17 - ويجري رصد ثلاثة أنواع من المشروعات باعتبارها مشروعات ذات تأخيرات في التنفيذ وهي:

- (أ) الاتفاقات المتعددة السنين استنادا إلى تقييم طلبات الشرائح السنوية؛
- (ب) المشروعات الخاضعة لإجراءات إلغاء المشروعات؛
- (ج) كافة المشروعات والأنشطة الأخرى التي تستند إلى طلبات لتقديم تقارير إضافية عن الأوضاع القائمة.

18 - كان يتم رصد الاتفاقات المتعددة السنين باعتبارها مشروعات ذات تأخيرات في التنفيذ إلى أن اعتمدت اللجنة التنفيذية في اجتماعها الحادي والخمسين إجراءات جديدة قررت فيها أن أوضاع الاتفاقات المتعددة السنين لن تقرر بعد ذلك على أساس التأخير الذي مدته 12 شهرا للإكمال المخطط له أو 18 شهرا من التأخير في صرف أول مصروفات، لكن يتعين تحديد صعوبات التنفيذ باعتبارها أنشطة لم يلاحظ بشأنها إحراز تقدم في سياق استعراض خطة التنفيذ السنوية. وينبغي أن يستمر رصد تقارير الأوضاع القائمة في سياق المشروعات ذات التأخيرات في التنفيذ، كما ينبغي أن يستمر تقديم التقارير المتعلقة بالأوضاع القائمة للاتفاقات المتعددة السنين، إلى أن يتم تقييم التقدم المحرز أو تقديم خطة التنفيذ السنوية التالية (المقرر 13/51 ب)).

19 - تخضع للإلغاء جميع المشروعات باستثناء مشروعات التعزيز المؤسسي ومصارف الهالونات وتدريب موظفي الجمارك والاسترداد وإعادة التدوير والمشروعات التدايحية، إذا تأخر موعد إكمالها المخطط له لمدة 12 شهرا، أو إذا لم يحدث في صرف لمدة 18 شهرا بعد الموافقة على المشروع. وإذا نشأت إحدى هاتين الحالتين، يطلب من الوكالات المنفذة تقديم تقرير إلى الاجتماع التالي للجنة التنفيذية. وإذا لم يتم التبليغ بحدوث تقدم بحلول الاجتماع التالي، توجه

رسالة بإلغاء محتمل إلى البلد والوكالة المعنيين. وإذا لم يتم إحراز تقدم لمدى اجتماعين متتاليين تحدد مهلة قصوى إضافة إلى موعد نهائي بموجب اتفاق متبادل مع البلد المعني. وإذا لم يتم الوفاء بالمهلة القصوى، يلغى المشروع. 20 - متى جرى تحديد المشروعات باعتبارها ذات تأخيرات في التنفيذ، يجوز رفعها من اللائحة إذا ما شهدت تقدماً خلال السنوات الثلاث الأولى من الموافقة عليها. ومع ذلك فإن كافة المشروعات التي صنفت باعتبارها ذات تأخيرات في التنفيذ وتجاوز عمرها ثلاث سنوات، تخضع للرصد في كل اجتماع إلى أن تكتمل أو يتم إلغاؤها.

21 - أما المشاريع التي لا تخضع للإلغاء (التعزيز المؤسسي، مصارف الهالون، تدريب موظفي الجمارك، الاسترداد، وإعادة التدوير، والمشروعات التديلية) فيجري رصدها في التقارير المرحلية السنوية. وعندما يتم تحديد صعوبات تعترض التنفيذ، تخضع المشروعات للمزيد من الرصد من خلال التقارير الإضافية عن الأوضاع القائمة، التي تطلب إلى أن يتم تقديم التقرير المرحلي السنوي التالي. ويمكن للجنة أن تتخذ إجراءات بشأن هذه المشروعات في أي اجتماع تجري فيه مناقشتها.

22 - تقوم الوكالات المنفذة عادة بحل تأخيرات التنفيذ كجزء من عملها العادي. ومع ذلك فقد أسهمت الإجراءات المتعلقة بتأخيرات التنفيذ في إزالة العقبات وحسم التأخيرات بسبب الضغط المرتبط بالاستفسارات ومقررات اللجنة التنفيذية المتعلقة ببطء التنفيذ والأسئلة الواردة من أمانة الصندوق في سياق إعداد التقارير المحلية. وكان للإشعارات الموجهة من اللجنة التنفيذية أثرها لأن اللجنة لها الخيار في إلغاء المشروعات من خلال زيادة الضغط تدريجياً إلى أن يتم تحديد مهلة قصوى وموعد نهائي، مما قد يؤدي إلى إلغاء تلقائي. وقد ألغت اللجنة مشروعات قليلة جداً فقط، تلقائياً حيث أن معظم المشروعات يتم إلغاؤها بموجب اتفاق متبادل.

الدراسات السابقة

23 - طلبت اللجنة التنفيذية العديد من التقارير بشأن مسائل تتصل بمشروعات ذات تأخيرات في التنفيذ. وقد أدرج بعضها في الوثائق المتعلقة بالمشروعات ذات التأخيرات في التنفيذ (التي تقدم في كل اجتماع) بينما أعد البعض الآخر كوثائق مستقلة بذاتها.

الدراسات/ والتحاليل المدرجة في الوثائق المتعلقة بالتأخيرات في التنفيذ

24 - حددت اللجنة تنفيذية أسباباً للتأخيرات في التنفيذ في اجتماعها الثاني والخمسين، ونظرت فيها خلال العديد من الاجتماعات اللاحقة. والأسباب الرئيسية للتأخير هي كما يلي:

- (أ) التغييرات في مواصفات المشروع من جانب الجهة المستفيدة
- (ب) امتناع المؤسسات عن تنفيذ مشروعاتها إلى أن تتم الموافقة على مشروعات منافسيها أو حتى يتم سن لوائح حكومية؛
- (ج) عملية تقديم العطاءات أسفرت عن ارتفاع التكلفة؛
- (د) صعوبات تتعلق بالحصول على اتفاقات بشأن نقل التكنولوجيا؛
- (هـ) المفاوضات المطولة بشأن العقود؛
- (و) التغييرات في مجال التكنولوجيا؛
- (ز) النقاوت في تقدير الحمولة؛
- (ح) إكمال اتفاقات المنح (المقرر 62/22).

25 - ونتيجة لنظر اللجنة في هذه المسائل، قررت أن تواصل، في جملة أمور، مواصلة تبليغ المراقبة بشأن التأخيرات في تنفيذ المشروعات (المقرر 4/23).

26 - وطلبت اللجنة تنفيذية من الأمانة في اجتماعها الرابع والعشرين تحليل أنواع محددة من التأخيرات (مثل الضرائب، تقاسم التكلفة/ مساهمة النظير؛ تعاون النظير؛ والأزمات المالية التي كان يمر بها جنوب شرقي آسيا آنئذ). واستنادا إلى التحليل (UNEP/OzL.Pro/ExCom/24/11)، قررت اللجنة عدم تقديم مقترحات تتعلق بإعداد المشروعات من جانب الوكالات المنفذة إذا كانت هناك عقبات تعترض التنفيذ والنشط والسريع على الصعيد السياسي في البلد المعني. وعلاوة على ذلك، فمن أجل تفادي التأخيرات في تنفيذ المشروعات التي تستلزم مساهمات من النظير ينبغي للوكالة المنفذة أن تتأكد من وجود مساهمات النظراء قبل تقديم المشروع (المقرر 24/49).

27 - وفي التقرير الذي قدمته الأمانة إلى الاجتماع الخامس والعشرين (UNEP/OzL.PRO/ExCom/25/7) تناولت المواضيع المتصلة بالإفلاس والنقل الملكية وطلبت اللجنة من الوكالات المنفذة في جملة أمور، القيام بمسح تمهيدي للصلاحية المالية للشركات عند إعداد مقترحات المشروعات. وطلبت اللجنة أيضا بأن تقوم الوكالات المنفذة ببيع المعدات أو إعادة نشرها في غضون إطار زمني مناسب وفقا للتوصيات المقدمة من الوكالات المنفذة، ووحدة الأوزون، وعلي نحو ما وافقت عليه اللجنة التنفيذية (المقرر 3/25).

28 - تناولت الأمانة معايير الإلغاء في التقرير المقدم إلى الاجتماع السادس والعشرين (UNEP/OzL.PRO/ExCom/26/5) والتقرير المقدم إلى الاجتماع السابع والعشرين (UNEP/OzL.Pro/ExCom/27/11). وقررت اللجنة في جملة أمور، أنه يمكن إلغاء المشروعات إذا لم يتم الإبلاغ عن حدوث تقدم في خلال اجتماعين متتاليين (المقرر 2/26). وقررت اللجنة أيضا أن تحت بلدان المادة 5 على التسهيل بإجراءات التخلص الجمركي فيها وأن تطلب من الوكالات المنفذة توضيح الخطوات المتخذة للحيلولة دون حدوث مشكلات تتعلق بالتخلص في مقترحات المشروعات المقبلة (المقرر 3/26).

29 - أدرجت فئات أسباب التأخيرات في تقرير الأمانة المقدم إلى الاجتماع الثاني والثلاثين (UNEP/OzL.PRO/ExCom/32/7). وقد جرى تناول الأسباب الجذرية لتأخيرات التنفيذ (وفقا لمجموعة موسعة من فئات أسباب التأخيرات) في التقارير المقدمة إلى الاجتماع الخامس والثلاثين (UNEP/OzL.Pro/ExCom/35/15) والاجتماع السادس والثلاثين (UNEP/OzL.Pro/ExCom/36/15). وفي الاجتماع السادس والثلاثين للجنة قررت، في جملة أمور، رفع التعزيز المؤسسي، ومصارف الهالونات، وتدريب موظفي الجمارك، والاسترداد، وإعادة التدوير، والمشروعات التبدلية، من لائحة المشروعات ذات التأخيرات في التنفيذ، على أن تواصل رصدها حسب الاقتضاء (المقرر 14/36).

30 - وأضيف بشأن التأخيرات في تنفيذ المشروعات والامتثال، إلى تقرير الأمانة المقدم إلى الاجتماع التاسع والثلاثين (UNEP/OzL.PRO/ExCom/39/17).

31 - وشمل تقرير الأمانة المقدم إلى الاجتماع السادس والأربعين للجنة التنفيذية (UNEP/OzL.PRO/ExCom/46/18)، في جملة أمور، معلومات عن كيفية تفادي التأخيرات في المستقبل عملا بالمقرر 45/59 (هـ) حيث جرى تناول كل فئة من فئات التأخيرات.

الدراسات/ التحليلات المستقلة بشأن المواضيع المتعلقة بتأخيرات التنفيذ

32 - بالإضافة للتقارير المتعلقة بالمسائل التي أدرجت في الوثائق التي تتناول تأخيرات التنفيذ، طلبت اللجنة أيضا تقارير بخلاف تلك الوثائق.

33 - وقررت اللجنة في اجتماعها التاسع والعشرين (UNEP/OzL.Pro/ExCom/29/8)، وبعد النظر في ورقة بشأن تبعات إلغاء المشروعات، قررت ما يلي:

(أ) "عدم السماح بإعادة تقديم طلبات للحصول على مساعدة من الصندوق المتعدد الأطراف للمشروعات التي ألغيت بسبب نقل الملكية إلى بلد من غير بلدان المادة 5، أو بسبب الإفلاس.

(ب) السماح بإعادة طلب الحصول على المساعدة من الصندوق المتعدد الأطراف على مستوى من التمويل لا يزيد عن المستوى الذي ووفق عليه من قبل، بعد اتخاذ مقرر جديد على أساس كل حالة على حدة، وذلك بالنسبة للمشروعات التي ألغيت لأسباب أخرى من قبيل طلب الشركة/ الحالة المالية؛ التأخيرات المستمرة للمشروعات (بعد التأكد من إزالة أسباب التأخيرات السابقة)؛ أو عدم استجابة الجهة المستفيدة؛

(ج) وفي الحالات التي يسمح فيها بإعادة طلب المساعدة عملاً بالفقرة (ب)، أعلاه لا يمكن إن يتم ذلك في غضون 24 شهراً من حدوث الإلغاء. وبالإضافة لذلك، يمكن النظر في الطلبات الثانية لإعداد المشروعات، عملاً بالفقرة الفرعية (ب) أعلاه اعتباراً تكلفتها إضافية مؤهلة، على أساس كل حالة على حدة، لكن لا ينبغي أن تتجاوزها 30% من الأموال الأولية لإعداد المشروع (المقرر 8/29).

34 - قدمت ورقة بشأن إقفال حسابات إعداد مشروع إلى الاجتماع الثاني والثلاثين (UNEP/OzL.Pro/ExCom/32/8). واستناداً إلى تلك الوثيقة، قررت اللجنة، في جملة أمور، اعتماد مبادئ توجيهية لأنشطة إعداد المشروع تقتضي منها أن تتم في غضون 12 شهراً، وإذا تجاوزت أنشطة إعداد المشروع 12 شهراً، ينبغي أن يرافق ذلك إيضاح (المقرر 5/32).

35 - نظر في ورقة تتعلق بإلغاء المشروعات في ضوء امتثال البلدان في الاجتماع الثامن والثلاثين (UNEP/OzL.Pro/ExCom/38/11). وبناء على هذه الورقة، أذنت اللجنة للأمانة بتنفيذ الإجراءات المؤدية إلى احتمال الإلغاء التلقائي للمشروعات، إلا في حالات التي لا تتفق فيها الأمانة والوكالة المنفذة على إلغاء المشروع، وحيثما كان المشروع مهماً لامتثال للبلد لتدابير المراقبة القائمة أو المقبلة لبروتوكول مونتريال (المقرر 8/38).

36 - قدمت خيارات جديدة لرصد وتقييم تقدم الوكالات في ما يتعلق بالاتفاقات المتعددة السنين، إلى الاجتماع السابع والأربعين (UNEP/OzL.Pro/ExCom/47/54). وبناء على تلك الوثيقة، طلبت اللجنة التنفيذية أن تواصل الأمانة رصد الشرائح السنوية في سياق الوثائق المتعلقة بتأخيرات التنفيذ والأرصدة. ولاحظت اللجنة أن أدوات الرصد تلك بدا أنها شجعت على إزالة العقبات التي تعترض إكمال المشروعات، وأسفرت عن صرف الأموال الموافق عليها في الوقت المناسب إلى بلدان المادة 5 (المقرر 50/47).

37 - نظرت اللجنة في اجتماعها الخمسين في ورقة بشأن المسائل المتعلقة بمواعيد إكمال المشروعات وصرف الأموال، التي طرحت في الفقرتين (ب) و (ز) من المقرر 12/49 (UNEP/OzL.Pro/ExCom/50/55) وطلبت من أمانة الصندوق والوكالات المنفذة معالجة الموضوع في الاجتماع الحادي والخمسين (المقرر 40/50). وفي ذلك الاجتماع، واستناداً إلى الوثيقة UNEP/OzL.Pro/ExCom/51/14 قررت اللجنة تعديل الوسائل التي يتم النظر بموجبها في الاتفاقات المتعددة السنين، بالنسبة للمشروعات ذات التأخيرات في التنفيذ (المقرر 13/51).

التوصيات

38 - قد ترغب اللجنة تنفيذية في:

(أ) أن تأخذ علما:

- (1) مع التقدير بتقارير الأوضاع القائمة بشأن المشروعات ذات التأخيرات في التنفيذ المقدمة إلى الأمانة من فرنسا وألمانيا وإيطاليا واليابان، والوكالات الأربع المنفذة، (UNEP/OzL.Pro/ExCom/52/17).
- (2) بأن الأمانة والوكالات المنفذة سوف تتخذ إجراءات محددة وفقا لتقييمات الأمانة (تقدم، بعض التقدم، أو لا تقدم)، وأن تبلغه وتشعر الحكومات والوكالات المنفذة حسب الاقتضاء؛
- (3) بإكمال 7 مشروعات من أصل 34 مشروعا مدرجة على قائمة تأخيرات التنفيذ؛
- (4) بضرورة توجيه رسائل بشأن الإلغاء المحتمل بالنسبة للمشروعات التالية:

الوكالة	الرمز	عنوان المشروع
ألمانيا	IRA/FOA/37/INV/152	تحويل من تكنولوجيا كلورو فلورو كربون - 11 إلى تكنولوجيا معتمدة على الماء تماما لتصنيع رغوة البوليوريثان المرنة في مصنع سانابيا لصناعة لوحات عدادات السيارات في جمهورية إيران الإسلامية
يونديبي	IND/ARS/41/TAS/368	الاستراتيجية الانتقالية للحقن المباشر المتعدد

- (ب) تطلب إقامة اتصال رفيع المستوى مع حكومتي الجزائر والجمهورية العربية الليبية بشأن المصاعب الجارية في الحصول على موافقة الحكومتين على تنفيذ عناصر المشروعات التي وافقت عليها اللجنة التنفيذية؛
- (ج) تطلب تقارير إضافية عن الأوضاع القائمة بشأن المشروعات الواردة في المرفق الثاني لهذه الوثيقة؛
- (د) تأخذ علما بإلغاء حلقة عمل التدريب والتوعية في قطاعي المذيبات وعوامل التصنيع (رابع كلوريد الكربون وثلاثي كلوريد الإيثان) في أثيوبيا (ETH/SOL/45/TAS/15)، انتظارا لتأكيد موافقة الحكومة الأثيوبية.

Annex I

Original: 22 March 2002
Revised: 7 October 2002
Revised: 13 June 2007

OPERATIONAL GUIDELINES FOR IMPLEMENTATION DELAYS

Background

1. Decision 23/4 requested the Sub-Committee on Monitoring, Evaluation and Finance “to maintain a watching brief on project implementation delays”. This document summarizes the Executive Committee’s previous decisions and provides guidelines for reporting on project implementation delays.

2. At its 22nd Meeting, the Executive Committee defined slow disbursement and delays in project implementation as projects where no disbursement had occurred 18 months after the date of approval of a project or projects that had not been completed 12 months after the proposed completion date in the progress report of the agencies (decision 22/61).

3. Decision 22/61 requested that a full explanation of the reason for the delay should be submitted to the meeting of the Executive Committee.

4. Decision 26/2 endorsed the following procedures for project cancellation:

(a) First, that projects can be cancelled through mutual agreement among the implementing agencies, the government concerned and the beneficiary enterprise where applicable. Agencies should indicate their proposed cancellations to the Executive Committee through their annual progress reports and/or reports on projects with implementation delays, bearing in mind the definition of project implementation delays adopted at the 22nd Meeting by decision 22/61;

(b) Second, that projects with implementation delays identified by the Executive Committee at its second meeting in each year could be considered for cancellation if the following two criteria were met:

Criterion 1: If no progress is reported after a project has been classified in the latest progress report as having an implementation delay, the Secretariat (on behalf of the Committee) may, at the meeting following classification, issue a notice of possible cancellation of the project to the implementing agency concerned and the recipient country government.

Criterion 2: If no progress is reported to two consecutive meetings of the Executive Committee for a project classified as having an implementation delay, the Committee may, taking into account the response to the notice of possible cancellation, decide on cancellation of the project on a case-by-case basis.

5. Decision 32/4 indicated that projects which should be considered for cancellation in accordance with the Executive Committee’s project cancellation guidelines as per decision 26/2 include:

(i) projects which have made no progress;

(ii) projects approved more than three years previously, which have not moved from one milestone to another, the delay in which has not been clearly removed, or which have experienced additional implementation delays, and which, despite additional actions taken by the agency, government or beneficiary, still experience implementation delays.

6. At its 35th Meeting, the Executive Committee considered projects that had reported 'no progress' for two consecutive meetings. It decided to request implementing agencies to establish a new deadline for the next project milestone to be achieved in moving these projects forward, in full consultation with the governments concerned. If that deadline expired and no progress had been achieved, the government and company concerned understood that the project would automatically be cancelled and the ODS phase-out from the cancelled project would be credited to the remaining ODS consumption accordingly (decision 35/13(d)).

7. Implementing agencies are requested to provide a project milestone to be achieved before the next Executive Committee Meeting for projects classified with 'no progress' for two consecutive meetings.

Format for Reporting Implementation Delays

Code	Agency	Projects title	New progress to be reported to the 37th ExCom Meeting	Assessment: "Progress" "Some progress" "No progress"	Category of delay (A, B, C, D, E, F)

8. At its 51st Meeting, the Executive Committee decided that implementation difficulties were to be defined as activities for which no progress was detected in the context of the review of annual implementation plans and that status reports on implementation difficulties in MYAs should be based on recommendations made during the review of annual implementation plans (decision 51/13(b)(i) and (b)(ii)). On this basis, delays in MYAs were no longer determined on the basis of either 12 months of delays in planned completion dates or 18 month delays in first disbursements.

9. In cases where additional status reports on MYAs were not agreed by the agency concerned, the Executive Committee would determine if a report was required (decision 51/13(b)(iii)).

10. Status reports would continue to be monitored in the context of projects with implementation delays as the Committee indicated that "status reports should be presented in the format of projects with implementation delays and should be considered in the context of that agenda item" (decision 51/13(b)(iv)).

11. Status reports on MYAs should continue to be submitted until progress on the specific issue had been assessed by the Committee or until the next annual implementation plan was submitted (decision 51/13(b)(v)).

Definitions of Terms for Reporting Implementation Delays

Agency: The name of implementing agency, e.g., UNDP - United Nations Development Programme; UNEP - United Nations Environment Programme; UNIDO - United Nations Industrial Development Organization; IBRD - World Bank; and the name of country for bilateral agencies.

Assessment: Implementing agencies were asked to assess whether or not projects that have had implementation delays had experienced any progress since their last report on implementation delays. Assessment is classified into the following three categories:

Assessment	Definitions
Progress	There was clear evidence that there had been progress from one milestone to another or that the implementation delay had been removed.
Some progress	Decision 32/4 redefined “some progress” as follows: (a) Institutional strengthening projects, which had not moved from one milestone to another, the delay in which had not been clearly removed or the project had additional delays. (b) Projects that were approved within the last three years for which there was no clear movement from one milestone to another; the implementation delay had not been clearly removed; and/or there had been additional delays in implementation despite additional actions taken by the agency, the government or the beneficiary. (c) Projects which had been approved more than three years previously and had been classified as experiencing implementation delays should remain on the list of projects for continued monitoring.
No progress	Projects that are experiencing implementation delays that have not moved from one milestone to another. Please note that institutional strengthening projects cannot be classified under ‘no progress’.

Category of delays: Implementing and bilateral agencies should categorise the causes for implementation delays according to seven categories (A through G). If more than one reason was provided, the cause of the delay was assigned to category A, to indicate, where possible, firstly, if the delays were caused by the agency, then the enterprise, etc.

Category	Definitions
A	<u>Due to implementing agency delays:</u> Delays are generally related to scheduling difficulties, availability of consultants, internal processes leading to the signature of grant/sub-grant agreements, and difficulties with financial intermediary or executing institution, etc.
B	<u>Due to enterprise delays:</u> Reasons for delays include the time taken by the enterprise to endorse equipment specifications, to conduct additional product quality trials, to complete local works, change in technology, safety and for different management to review the project, etc.
C	<u>Due to technical reasons:</u> Delays for technical reasons include equipment order backlogs, time needed to repair equipment not functioning properly, and unavailability of the alternative substance, etc.
D	<u>Due to government delays:</u> Reasons for delays include staggered implementation schedules imposed by governments to prevent market distortions, the lack of the required pre-conditions for project implementation and slow implementation by the NOU, etc.
E	<u>Due to external factors:</u> Reasons for delays generally relate to market and/or economic conditions in the country.
F	<u>Due to Executive Committee approval conditions:</u> The establishment of pre-conditions for implementation by the government (Category D) is related to delays caused by Executive Committee decisions (Category F). The Committee's decision on disallowing the disbursement of Fund resources for financial transfer to governments in the form of customs duties has caused some countries to require additional measures to enable duty-free imports.
G	<u>Not applicable:</u> This category usually applies to projects that are completed or agreed to be cancelled and therefore there is no further reason for delay

Code: The project number that is assigned to the project in the Multilateral Fund (MLF) Secretariat's Inventory of Approved Projects. The code should include the following information: Country Code, Sector Code, Meeting Number, Type, and Inventory Number. An example of a project number is as follows: ARG/REF/18/INV/118. This sample project number is for a project approved for Argentina in the domestic refrigeration sector at the 18th Meeting of the Executive Committee. It is an investment project, and the 118th project/activity approved by the Executive Committee for Argentina. The Inventory number used internally by the individual implementing agencies should not be used.

New progress to be reported to the 37th Meeting of the Executive Committee: Implementing agencies should specify progress achieved towards the goals of projects/activities. Reasons for any additional delays should be presented in this section.

Project title: The title listed in the approval recorded in the report of the Meeting of the Executive Committee at which the project was approved. Project title should include name of enterprises and/or sub-sector. If several enterprises are represented by one approval, individual enterprises may constitute one project or could be grouped by sub-sector and all information required for a data base entry should be provided.

Annex II**PROJECTS FOR WHICH ADDITIONAL STATUS REPORTS ARE REQUESTED**

Code	Agency or Country	Project title
ALG/HAL/35/TAS/51	Algeria	Sectoral phase out programme: establishment of a halon bank
ALG/SEV/43/CPG/60	Algeria	Development of a country programme update
CAF/REF/34/TAS/10	France	Implementation of the RMP: development and implementation of a tax/incentive programme
CAF/REF/34/TAS/11	France	Implementation of the RMP: monitoring the activities of the RMP project, including registration of refrigeration service technicians, distributors and importers of CFCs
CAF/REF/34/TRA/08	France	Implementation of the RMP: training programme for customs officers
CAF/REF/34/TRA/09	France	Implementation of the RMP: train the trainers programme for refrigeration technicians in good management practices and a training programme to address technicians in the informal sector
UGA/SEV/13/INS/02	UNEP	Institutional strengthening (establishment of the ODS unit)
BHE/SEV/43/INS/19	UNIDO	Extension of the institutional strengthening project (phase II)
LIB/SEV/32/INS/04	UNIDO	Creation of the National Ozone Unit
